الطرفان أكدا على عمق ومتانة علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين وناقشا سبل النهوض بها إلى آفاق أرحب

رئيس مجلس الأمة عقد جلسة مباحثات مع النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الإماراتي

الرحومي : اللقاء مع سمو ولي العهد كان على المستوى الوطني أخويا جدا واحتوى كلاما طيبا

نظرنا ورئيس مجلس الأمة وعدد من الأخوة النواب توحيد الرؤى والمواقف في المحافل الدولية

لقاء الوفد الإماراتي بسمو رئيس مجلس الوزراء تطرق إلى سبل تعزيز الترابط والتلاحم بين البلدين

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس الأربعاء النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة حمد الرحومي وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وذكرت شبكة «الدستور» الاخبارية في بيان لها انه جرى خلال اللقاء التأكيد على عمق ومتانة علاقات التعاون بين البلدين الشقيقين وسبل النهوض بها إلى آفاق أرحب وأوسع لاسيما في المجال البرلماني.

وأضافت ان اللقاء تطرق ايضا إلى أهمية مواصلة تنسيق المواقف بين البرلمانين الكويتي والإماراتي في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

حضر اللقاء نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي والنواب الدكتور هشام الصالح وسعدون العتيبي وأحمد الحمد ومبارك العجمي وسلمان الحليلة والدكتور خالد العنزي وسفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى دولة الكويت الدكتور مطر النيادي وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني.

وعقب اللقاء أقام رئيس مجلس الأمة مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له حضرها عدد من النواب.

هذا وأشاد النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي حمد أحمد الرحومي بنتائج زيارته على رأس وفد إماراتي إلى دولة الكويت.

جاء ذلك خلال تصريح صحافي للرحومي في مجلس الأمة عقب لقائه رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم.

وثمن الرحومي اللقاءات التي عقدها الوفد مع سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد ووزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر.

وأكد أن اللقاء مع سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد كان على المستوى الوطني أخويا جدا واحتوى كلاما طيبا، مضيفا أن اللقاء مع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وعدد من أعضاء مجلس الأمة الكويتي كان مهما من حيث توحيد الرؤى لاسيما في جانب تنسيق المواقف البرلمانية في المحافل الدولية.

وأشار إلى أن تم التنسيق وتوحيد المواقف مع رئيس مجلس الأمة في شأن القضايا الدولية، آملا أن يخدم هذا التنسيق المجلسين الإماراتي والكويتي.

وتطرق الرحومي إلى لقاء الوفد الإماراتي بسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد، مبينا أنه تمت مناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية وزيادة الترابط والتلاحم بين البلدين الشقيقين حكومة وشعباً.

هذه الزيارة من أنجح الزيارات ولها مردودات إيجابية وتبعات في المستقبل .. «أفرحتنا بالفعل»

واعتبر أن هذه الزيارة من أنجح الزيارات وأن لها مردوداً وتبعات في المستقبل، مؤكداً أن» الزيارة مقدرة وأفرحتنا بالفعل».

وكان النائب الأول لرئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي وصل والوفد المرافق له إلى البلاد يوم أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق ثلاثة أيام.وكان في استقبال الرحومي على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، وأمين عام مجلس الأمة عادل اللوغاني، والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام أمل المطوع.

الغانم مرحبا بالرحومي

جانب من جلسة المباحثات بين الطرفين

نقاشات أخوية بحضور عدد من النواب

الغانم يقدم درعاً تذكارية لضيفه

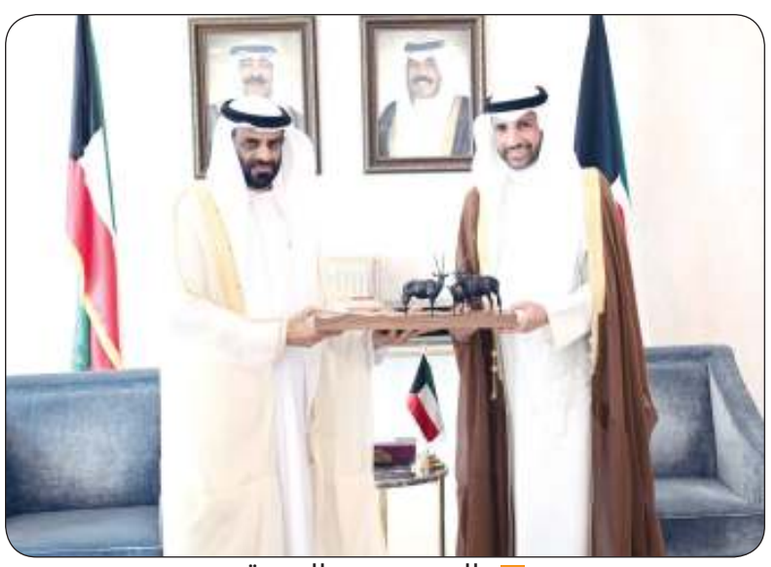
والرحومي يرد الهدية

لتطويرها وسد أي ثغرة أو فراغ بها ولإقرار تشريعات جديدة إن لزم الأمر

ثامر السويط يقترح إنشاء مفوضية الإصلاح القانوني لمراجعة جميع تشريعات البناء القانوني للدولة

أعلن النائب ثامر السويط عن تقدمه باقتراح بقانون بإنشاء مفوضية الإصلاح القانوني لمراجعة جميع تشريعات البناء القانوني للدولة ولتطويرها من خلال سد أي ثغرة أو فراغ بها ولإقرار تشريعات جديدة إن لزم الأمر بهدف «التنمية القانونية».

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: إن التطوير المستمر للنظام القانوني يعد بلا شك أحد أهم عوامل نجاح المجتمعات وجزء لا يتجزء من أي مشروع تنموي في المجتمع ، ولتحقيق هذا الهدف « التنمية القانونية « المتمثل بالتطوير المستمر للقوانين القائمة من خلال دراسة أوجه القصور للقوانين القائمة واقتراح قوانين جديدة كفيلة بدفع عجلة التنمية في المجتمع ، تأتي الحاجة إلى تأسيس مفوضية مستقلة تضطلع وتهدف إلى تحقيق التنمية القانونية ، وإنه من الأهمية بمكان أن تتمتع هذه المفوضية بالاستقلال اللازم لتحقيق أهدافها حيث أن عملية الإصلاح القانوني التي ستسعى المفوضية بطبيعتها لتحقيقها تتطلب هذا الاستقلال وأن يأخذ شكل عمل هذه المفوضية شكل العمل المؤسسي الذي يتخذ المهنية والتخصص فلسفة له والابتعاد عن التجاذب السياسي.

فلسفة وأهداف المفوضية:

تقوم فلسفة عمل المفوضية على الاستقلال عن الأجهزة التنفيذية في الدولة حيث أن المفوضية تسعى إلى تفعيل ودعم الإصلاح القانوني من خلال المراجعة الدورية العلمية والمؤسسية للقوانين القائمة واقتراح قوانين لسد أي فراغ قانوني بشكل مستقل وبناءاً على خطة يضعها مجلس أمناء المفوضية القوانين الواجب البدء بدراستها وإعداد مسودات قوانين لتبنيها من قبل متخذي القرار.

وتهدف المفوضية إلى تحديث قوانين دولة الكويت وجعلها مواكبه لأفضل التوجهات التشريعية المقارنة والتي تتناسب مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في الدولة وذلك من خلال مراجعة القوانين القائمة واقتراح التعديلات الجزئية أو الكلية لهذه القوانين التي أصبحت مع مر الزمن غير متوافقة مع التطورات الحاصلة أو المجتمع، أو أثبتت الممارسة العلمية أن هذه القوانين تترتب عليها آثار على المجتمع لم تأخذ في الحسبان عندما تم وضعها.

يقوم عمل المفوضية على أسس علمية من خلال مسودات التعديلات القانونية والقوانين الجديدة التي تري المفوضية أهمية الأخذ بها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وتكون آلية إعداد هذه المقترحات مبنية على منهجية القانون المقارن.

لتحقيق أكبر قدر من الإجماع على القوانين التي ستقوم المفوضية بإعدادها تلتزم المفوضية بأخذ آراء المختصين والممارسين والباحثين والمجتمع وذلك من خلال ما يسمى (الفترة الاستشارية).

ثامر السويط

تهدف المفوضية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية للتشريعات وذلك من خلال تبني فلسفة التحليل الاقتصادي للقانون للوصول للكفاءة الاقتصادية للقوانين وإعداد الدراسات العلمية اللازمة لتقييم القوانين القائمة من منظور القوانين المقارنة.

تشكيل المفوضية واستقلاليتها

يتولى إدارة المفوضية واستقلاليتها مجلس يسمي (مجلس الأمناء) يتكون من 5 أعضاء ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة القانونية، ويشترط في عضو مجلس الأمناء أن يكون:

1 – كويتي الجنسية.

2 – حاصلا على مؤهل جامعي على الأقل في القانون أو الاقتصاد.

3 – حسن السمعة وأن لا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في قضايا الفساد أو جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة.

4 – متفرغًا للعمل بمجلس الأمناء.

يعين مجلس الأمناء بمرسوم أميري بناء على ترشيح مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح وبعد موافقة مجلس الوزراء، ويشترط لتحقيق أهداف المفوضية أن يكون من ضمن الأعضاء المتفرغين ممثل للسلطة القضائية حتى يتسنى أن يتم نقل أراء السلطة القضائية كونها المعني الأول بتطبيق القوانين القائمة، وعليه فهي من أقدر الجهات التقييم الواقع العملي ، بالإضافة إلى ذلك فإن القانون يشترط أن يكون من ضمن أعضاء مجلس الأمناء ممثل لمؤسسات التعليم العالي وذلك بتقديم الدعم الفني لعمل المفوضية وخاصة فيما يتعلق بتسليط الضوء على أخر التطورات في القوانين المقارنة والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف الاقتراح بقانون حرص على تمتع المفوضية بالاستقلالية اللازمة لتحقيق أهدافها وللنأي بها عن أي تجاذب سياسي وتقوم المفوضية بتقديم تقاريرها السنوية إلى رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الأمة.

وتشمل هذه التقارير القوانين التي ترى المفوضية ضرورة إقراراها وتعديلها لتطوير المنظومة القضائية في الكويت.

صلاحيات المفوضية

تكون للمفوضية السلطات والاختصاصات التالية:

1 – تقديم المقترحات المتعلقة بمراجعة وإصلاح وتطوير أياً من قوانين الكويت، كما تضطلع بتلقي والنظر في أي اقتراحات متعلقة بهذا الأمر من قبل الأشخاص.

2 – دعم وتنفيذ الدراسات والأبحاث الملائمة والمتطلبة لحسن أدائها لوظائفها ومهامها.

3 – التعريف والترويج عن أنشطتها وأهدافها بالطريقة التي تراها ملائمة، وذلك بتنظيم المؤتمرات والندوات العامة، وجلسات التشاور مع المجموعات والفئات والأشخاص وذلك من أجل الوقوف على مقترحات ورغبات الجمهور.

4 – إسداء المشورة والمساعدة في طلب المعلومات من أي مؤسسة أو هيئة حكومية فيما يتعلق بمراجعة وإصلاح وتطوير أياً من قوانين الكويت.

–5 يجوز للمجلس أن يطلب من المفوضية أن تقوم بإعطاء الأولية لدراسة أحد القوانين غير المدرجة ضمن خطة وبرنامج المفوضية وتلتزم المفوضية بالعمل على إعطاء هذا القانون الأولوية المناسبة في عملها.

علي القطان يقترح تشكيل لجنة طبية لمتابعة ووضع السياسات العامة واللوائح الخاصة بحالات الأمراض النفسية

علي القطان

أعلن النائب د. علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة، قال في مقدمته إنه نظراً لوجود بعض المرضى النفسيين الذين يعانون من اضطرابات نفسية وعقلية ممن هم غير مسؤولين عن تصرفاتهم بسبب عدم أخذهم للعلاج النفسي والعقلي مما يشكل خطراً على حياتهم وحياة المجتمع أو ينتج عنه ارتكابهم لجريمة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وحرصاً على حماية المريض النفسي والمجتمع الكويتي، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الذي ينص على:

تشكيل لجنة طبية عليا مكونة من رئيس وأعضاء من مركز الكويت للصحة النفسية وأعضاء من وزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة وديوان الخدمة المدنية وأي جهة يراها وزير الصحة مناسبة للمشاركة بعضوية هذه اللجنة، على أن يتم إعطاؤها ومنحها الصلاحيات اللازمة من قبل مجلس الوزراء الموقر، تكون مهمة عملها متخصصة بوضع السياسات العامة واللوائح الخاصة بتنظيم ما يلي : –

1. آلية الفحص الدوري والدقيق لأصحاب الملفات في المركز كل ستة أشهر، وللحالات المرضية التي تعاني من اضطرابات نفسية شديدة أو متوسطة أو غير المسؤولين عن تصرفاتهم، ويتم تحديد من يستلم الدواء باسمهم ومن يحق له صرف الدواء وعدد الجرعات وتاريخ المراجعة الدورية والالتزام بالمواعيد وعدم مخالفتها لاستمرار العلاج والمتابعة الدورية لحالة المريض.

2. آلية فحص العمالة الوافدة القادمة أول مرة للبلاد، وإجراءات الحصول على نتيجة لائق نفسياً وعقلياً.

3. آلية التعامل مع اكتشاف حالات لأي وافد يعاني من أمراض نفسية من النوع الذي يكون فيه غير مسؤول عن تصرفاته ويشكل خطراً على المجتمع، وآلية إصدار قرار من اللجنة الطبية بالتنسيق مع وزارة الداخلية بإلغاء إقامته ومغادرته البلاد.

4. العمل على التنسيق مع وزارة الداخلية لسحب رخص السوق وقيادة السيارات لكل من لديه ملف بالمركز من الحالات المرضية التي لا يسمح لهم بالقيادة، والتنسيق مع هيئة القوى العاملة وديوان الخدمة المدنية لمنع عمل أي مريض نفسي لديه ملف بالمركز ومن ذوي الحالات المرضية النفسية والعقلية التي لا يسمح فيها بالعمل والتعامل مع الآخرين.

5. آلية التعامل مع الموظفين الجدد بالقطاعات الحكومية والشركات التابعة لها لضمان خلوهم من الأمراض النفسية والعقلية قبل التعيين.

6. وضع آليات مناسبة لضمان عدم تقدم أو ترشح أو تعيين من لديهم ملفات بالمركز في المؤسسات الحكومية والشركات التابعة لها.